آل سعود يشترون أسلحة بريطانية بـ6.7 مليارات دولار في 5 سنوات

التغيير

كشفت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، أن المملكة المتحدة أعطت ترخيصا لبيع أسلحة بقيمة 5.3 مليارات جنيه استرليني (6.7 مليارات دولار) لمملكة آل سعود منذ عام 2015.

ونقلت الشبكة، عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، قوله إن بريطانيا تأتي في المرتبة الثانية كمورد "للأسلحة الرئيسية" للسعودية، بعد الولايات المتحدة وقبل فرنسا.

ومثلت مشتريات آل سعود 43% من إجمالي مبيعات السلاح البريطانية خلال العقد المنصرم.

وزاد إجمالي واردات المملكة من الأسلحة الرئيسية بشكل عام، بأكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة بين عامي 2012-2017 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة.

وتأتي تلك الإحصاءات، وسط تزايد الجدل إثر إعلان بريطانيا استئناف مبيعات الأسلحة إلى مملكة آل سعود، إذ تعرض قرار الحكومة إلى انتقادات من المعارضة وناشطين ركزت على المخاوف من إمكانية استخدام هذه الأسلحة ضد المدنيين في اليمن مما يمثل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

وجاء قرار الاستئناف بعد يوم واحد من فرض الحكومة عقوبات على 20 من كبار المسؤولين السعوديين منعوا بموجبها من دخول المملكة المتحدة وجُمدت أُصولهم على خلفية اغتيال الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" في 2018.

وكانت بريطانيا علقت مبيعات الأسلحة العام الماضي بعد معركة قانونية خاضها ناشطون ضدها لارتكاب آل سعود "جرائم ضد الإنسانية في اليمن".

وكان دعم بريطانيا للتحالف العسكري الذي تقوده مملكة آل سعود في اليمن، الذي يقول إنه يدعم حكومة هادي في معركتها ضد حركة أنصار ا، قد أثار جدلا كبيرا.

وسعت بريطانيا منذ فترة طويلة للوساطة في تسوية سياسية للصراع في اليمن بينما تدعم حكومة هادي في جهودها لهزيمة أنصار ا.

وبموجب سياسة تصدير الأسلحة في بريطانيا، لا ينبغي منح تراخيص لبيع المعدات العسكرية إذا كان هناك "خطر واضح" بأن الأسلحة قد تستخدم في "انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي".

وتعرضت بريطانيا للانتقادات لأنها لم تتخذ موقفا أكثر صرامة من مملكة آل سعود، حليف المملكة المتحدة القديم في مجال الدفاع والاستخبارات.

ووصفت الأمم المتحدة الصراع في اليمن الذي أزهق أرواح عشرات الآلاف ومن بينهم آلاف المدنيين بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وكانت ألمانيا حظرت جميع صادرات الأسلحة إلى آل سعود عام 2018 بعد اغتيال "خاشقجي"، أحد أبرز المنتقدين لسياسات "محمد بن سلمان" الحاكم الفعلي للمملكة.